2025/70.

واردات عدد .....
20 جوان 2025 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية«E-santé» .

فصل وحيد: تتم الموافقة على الملحق عدد 2، المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية «E-Santé».

2025/70.

2025/70.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية « E-Santé »

* * *

واردات عدد .....
20 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الملحق عدد **2** المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بتعديل اتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين بتاريخ 14 فيفري 2019 بمبلغ قدره 27,3 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية.

I. الإطار العام للمشروع

يندرج مشروع هذا القانون في إطار مواصلة تنفيذ اتفاقية القرض المشار إليها والتي تمت الموافقة عليها بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمصادقة عليها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 10 لسنة 2020 المؤرخ في 6 فيفري 2020.

ويهدف برنامج دعم الصحة الالكترونية إلى تطوير النظام المعلوماتي الصحي بغاية تحسين الرعاية الصحية وتطوير خدمات المستشفيات العمومية في تونس.

كما يهدف هذا البرنامج إلى دعم إصلاح وتحديث قطاع الصحة من خلال ثلاثة مكونات:

1. تحديث وتأمين نظم المعلومات للمؤسسات الصحية، وتوزيعها على 24 مستشفى جامعي،
2. دعم تطوير وتركيز 5 مبادرات إقليمية للتطبيب عن بعد والتي تهم ولايات الشمال والوسط والجنوب التونسي من أجل الحد من الفوارق الجهوية في مجال الرعاية المتخصصة،
3. الدعم المؤسساتي في مجال الصحة الإلكترونية في تونس.

2025/70.

II. أهداف الملحق:

يهدف الملحق إلى تمكين وزارة الصحة المكلفة بالإشراف على تنفيذ **البرنامج** من مواصلة الأشغال وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية حسب التحيين التالي:

- الآجال القصوى للسحب: **2028/09/30** عوضا عن 2024/06/30
- الآجال القصوى لتنفيذ المشروع: **2029/12/31** عوضا عن 2023/12/31
- الآجال القصوى لاستعمال التمويلات: **2030/12/31** عوضا عن "6 أشهر انطلاقا من تاريخ آخر سحب ".

ويعود التأخير المسجل بخصوص هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة أولويات وزارة الصحة، وذلك لضمان ملاءمة أهداف المشروع مع التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة على الصعيد الصحي، بما يتماشى مع التقدم المحرز في مشروع الرقمنة الشامل للقطاع الصحي، وكذلك مع التطورات الرقمية في السياق الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن السحوبات على القرض قد بلغت حوالي 16% وأن المبلغ الباقي للسحب (المشار إليه في هذا الملحق بالقسط الثاني) يقدّر بـ23 مليون أورو.

III. مراجعة الشروط المالية

تجدر الإشارة إلى أنّ مراجعة آجال السحب، قد أفضت إلى تجزئة القرض إلى قسطين: قسط أول وقسط ثان. أما القسط الأول فهو يمثّل المبلغ الذي تمّ سحبه على القرض والبالغ 4.3 مليون أورو والّذي تبقى نسبة الفائدة المتعلقة به دون تغيير. بينما القسط الثاني وهو المبلغ المتبقي للسحب والبالغ 23 مليون أورو، فهو المعنيّ بمراجعة نسبة الفائدة. حيث أنّ تمديد آجال السحب قد انجرّ عنه رفع سعر الفائدة المرجعية بنسبة **0,5 %**، وهي النسبة التي ضبطتها الوكالة الفرنسية للتنمية بالاستناد إلى أسعار السوق التي تلجأ إليها لتمويل عمليات الإقراض التي تقوم بها. وقد تمّ التنسيق في الغرض مع مصالح وزارة المالية والبنك المركزي التونسي. وبالتالي فإن نسبة الفائدة المرجعية سترتفع من 1.54% إلى 2,04 % بالنسبة للقسط الثاني.

كما انجرّ عن إعادة هيكلة القرض تحيين جدول السداد (بالنسبة للقسط الأول والثاني) وذلك من خلال:

- تأجيل سداد أول دفعة بالنسبة للقسط الأول إلى 2026/05/31 عوضا عن 2026/03/31،

- تأجيل سداد أول دفعة بالنسبة للقسط الثاني إلى 2029/05/31 عوضا عن 2028/09/30،

-التمديد في فترة الإمهال من 7 إلى 10 سنوات بالنسبة للقسط الثاني مع المحافظة على آخر أجل للسداد بتاريخ 2038/11/30 بالنسبة للقسطين.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.